

محكمة جنايات أمن الدولة العليا (طوارئ) ثان المحلة

دفاع المتهمين

الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر، والسابع والأربعين والثامن والأربعين والتاسع والأربعين

في الجناية رقم ٥٤٩٨ لسنة ٢٠٠٨ جنايات قسم ثان المحلة

و المقيدة برقم ٦٧٠ لسنة ٢٠٠٨ جنايات امن دولة طواري قسم ثان محلة

و المقيدة برقم ٤٨٢ لسنة ٢٠٠٨ كلي شرق طنطا

و المقيدة برقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٨ كلي شرق طنطا طواري

اولا : -القيد

لأنهم في يومي ٦-٧ ابريل ٢٠٠٨ بدائرة قسم أول و ثان المحلة بمحافظة الغربية

المتهمون من الأول و حتي الحادي والاربعين :

اشتركوا مع مجهولين آخرين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه جعل السلم العام في خطر و كان الغرض منه ارتكاب جرائم السرقة و النهب، مستعملين في ذلك القوي و العنف، و حال كون بعضهم يحمل أسلحة نارية و البعض الآخر يحمل الآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفه أسلحة، تولي المتهمون من الأول حتي العاشر تدبير هذا التجمهر، فوقعت منهم بقصد تنفيذ الغرض المقصود من هذا التجمهر مع علمهم بهذا الغرض.

الجرائم الآتية:

اولا : خربوا عمدا مباني و أملاك عامة هي مباني مدرستي طه حسين و عبد الحي خليل ومكتب بريد الشون ونقطة إسعاف و مرور العلو ومكتب خدمة الجماهير بميدان الشون و قد ترتب علي ذلك تعطيل أعمال تلك المصالح و جعل أعمال الناس و أمنهم في خطر و حدوث ضرر مادي

قيمته مبلغ ٥, ٩٥٢٦٥٠٤ جنية (تسعة ملايين وخمسمائة وستة وعشرون ألف وخمسمائة وأربعة جنيهات و خمسون قرشا) .علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ثانيا : وضعوا النار عمدا في مباني مدرسة طه حسين و عبد الحي خليل و نقطة مرور العلو، ذلك بان القوا فيها بالزجاجات الحارقة فامتدت النيران إلي محتوياتها و أحرقتها علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ثالثا: عرضوا وسائل النقل البرية للخطر وعطلوا سيرها وذلك بان أشعلوا النيران في إطارات الكاوتشوك ووضعوها في نهر الطريق و علي خطوط السكك الحديدية، و قد نشأ عن ذلك إصابة احمد حسين إسماعيل جمال الدين ” سائق قطار ” بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق الذي تقرر له علاج أكثر من عشرين يوما و ذلك علي النحو التالي بالتحقيقات

رابعا : اتلفوا عمدا منشآت مخصصة بشبكات الاتصالات ” كبائن تليفونات ميناتل و النيل و المصرية للاتصالات ” و المرخص بإنشائها مصلحة عامة لمنفعة عامة، و المبينة وصفا و قيما بالتحقيقات و قد ترتب علي ذلك انقطاع الاتصالات بها علي النحو الثابت بالتحقيقات.

خامسا : و هم عصبه اتلفوا و نهبوا محتويات مدارس عبد الحي خليل و طه حسين و عمر زعفان و نقطة إسعاف العلو وبعض كبائن التليفونات الخاصة بشركة ميناتل و النيل و المصرية للاتصالات و نقطة إسعاف و مرور العلو و حوانيت سلفر للأحذية، ورمسيس للتصوير و مطعم البغل بشارع البحر و فرع بنزايون و محل الأزغي و رموش و أولاد رسلان نصير زقزقوك صيدلية الشافعي و محل فاطمة إبراهيم خريصه و نصف الدنيا و أستوديو تصوير احمد محمد و حسن عبد المنعم لتأجير فساتين الزفاف و حلواني يسري الجزار و فينا للتصوير و جواهرجي عاطف اليأس وكان ذلك بقوه جبرية علي النحو الثابت بالتحقيقات.

سادسا : اتلفوا عمدا

١- المهمات و الأدوات و الأعمال الخاصة و جانبا من مصايح الإضاءة و المنشأة المعدة للنفع العام في الشوارع و الميادين العمومية بمدينة المحلة الكبرى و قد ترتب علي ذلك إضرار مادية قيمتها

٢٥، ٦٠٨٥٧ جنية (ستون ألف وثمان مائة و سبعة و خمسون جنيها وخمسه و عشرون قرشا) علي النحو الثابت بالتحقيقات.

٢- عدد خمسون سيارة مملوكة لجهاز الشرط و المحافظة ة الإسعاف و قد ترتب علي ذلك إضرار مادية قدرها ٢٨٧٥٢٠ جنية (مائتين و سبعة و ثمانون ألفا و خمسمائة و ثلاثون جنيها) علي النحو الثابت بالتحقيقات.

٣- عشرون سيارة و اثنا عشر و أتوبيس و مملوكين لمرفق النقل الداخلي لمدينة المحلة الكبرى و قد ترتب علي ذلك إضرار مادية قيمتها ١٤٦٧٠ جنية (أربعة عشر ألف و ستمائة و سبعون جنيها علي النحو الثابت بالتحقيقات.

٤- وجهات بنوك الوطني للتنمية و الإسكندرية و مصر فرع ٢٣ يوليو و القاهرة فرع المحلة و مصر للمعاملات الإسلامية و مكينتين الصراف الآلي الخاصين بالبنكين الآخرين و قد ترتب علي ذلك إضرار مادية قيمتها ٢٠٩٥٣٨, ٢٨ جنية (مائتي و تسعة آلاف و خمسمائة و ثلاثون جنيها وثمانية و عشرون قرشا) علي النحو الثابت بالتحقيقات.

٥- عدد ثمانية قطارات و بلوك المحلة الكبرى و ذلك بان رشقوها بالحجارة فأحدثوا بها التلفيات المبينة بتقرير هندسة السكك الحديدية و التي ترتب عنها إضرار قيمتها ٥٦٥٤٠, ٠٨ جنية (سته و خمسون ألفا و خمسمائة و أربعون جنيها وثمانية قروش علي النحو الثابت بالتحقيقات.

٦- السيارات أرقام ٧٤٩٩٤ملاكي غربية المملوكة لرحاب محمد الجزار، ٢٤١٦٨، ٢٣٣٤٢ نقل غربية المملوكين لشركة غاز مصر و قد ترتب علي ذلك ضرر مادي بأصحابها تجاوز مبلغ خمسون جنيها علي النحو الثابت بالتحقيقات.

و قد نشأ عن الجرائم سألفة الذكر تعطيل أعمال مصلحة ذات مصلحة عامة و ترتب عليه جعل حياة الناس و منهم في خطر علي النحو الثابت بالتحقيقات.

سابعاً : تعدوا علي رجال الشرطة المبين أسمائهم بالتحقيقات و قاوموهم بالقوة و العنف أثناء

تأديتهم لوظائفهم وهي الحفاظ علي النظام و الأمن بان أطلقوا تجاههم أعيره نارية ورشقوهم بالحجارة و الزجاجات الحارقة، فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالنتقارير الطبية المرفقة و التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد علي ٢٠ يوما فيما عدا الأول و الذي تقرر له مدة علاج تزيد عن عشرين يوما علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ثامنا : سرقوا جهاز اللاسلكي عهده الضابط محمد احمد قعود حال كون بعضهم حاملا لأسلحة، وكان ذلك بأحدي الطرق العامة بداخل مدينة المحلة علي النحو الثابت بالتحقيقات.

تاسعا : حازوا و أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنه ”أربعة فرد خرطوش محلي الصنع“ علي النحو الثابت بالتحقيقات.

عاشرا : حازوا و أحرزوا ذخائر مما تستخدم في الأسلحة موضوع التهمة الثابتة علي النحو الثابت في التحقيقات.

حادي عشر: حازوا و أحرزوا الآلات و أدوات مما تستخدم في التعدي علي الأشخاص ”أحجار و زجاجات و عصا“ علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ثان عشر: قذفوا قطارات و أدوات و مهمات السكك الحديدية ” بلوك المحلة ” بالحجارة و عرضوا خطوط مسيرة القطارات للخطر بان قاموا بوضع الإطارات المشتعلة عليها علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ب- المتهمون من الثاني و الأربعين و حتي الأخير :-

اشتركوا مع المتهمين سالفى البيان و آخرين مجهولين في التجمهر موضوع التهمة الأولى و قد أمرهم رجال السلطة بالترفة فرضوا إطاعتهم و لم ينصاعوا لأوامرهم غرضا منهم في ارتكاب الجرائم الآتية.

المتهم الثاني و الأربعين :

سرق السلاح المبري عهده العريف □ احمد محمد عبد الواحد بطريق الإكراه و الواقع عليه بان

انضم لآخرين مجهولين، و تجمعوا حوله وتعدوا عليه بالضرب فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومته و الاستيلاء علي السلاح سالف البيان محرزا إياه وما به من ذخائر بغير ترخيص وكان بذلك بأحدي الطرق العامة بداخل مدينة المحلة علي النحو الثابت بالتحقيقات.

المتهمون من الثالث و الأربعون وحتى الأخير :

انضموا إلي المتهمين من الأول وحتى الحادي و الأربعون في نهب مدرستي عبد الحي خليل وطه حسين و بعض كبائن التليفونات الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات و النيل ميناتل وبعض الافيتات الإعلامية والإرشادية وذلك بالقوة الإجبارية علي النحو الثابت بالتحقيقات.

ثانيا - الوصف

وطالبت عقاب المتهمون المؤثمة بالمواد ٩٠ الفقرة الأولى و١٣٧، ١٣٧، ١٣٦، مكرر ١٦٢ فقرة أولى ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٤ فقرة أولى، ٢١٤، ٢٥٣ فقرة أولى، ٣١٥ فقرة أولا و ثانيا، ٣٦١ فقرة أولى وثانية و الثالثة، ٣٦٦ من قانون العقوبات و المواد ١، ٢، ٣ فقرة أولى وثانية، ٢ مكرر، ٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٨ و المواد ١ فقرة ١، ٦، ٢٥ مكرر فقرة ١، ٢٦ لسنة ١٠، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة و الذخائر المعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥، ١٩٨١، و الجدول رقم (٢) الموفق بالقانون و البند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق بالقانون و البند رقم ٧ من الجدول رقم (١) المستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠٠٧ و المواد ٧١، ٧٠، ١، ٢، ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الاتصالات و المواد ١٠ مكررا بند ٢٠، ١٣، ٤ فقرة أولى ٢٠ مكرر من القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام السفر بالسكك الحديدية المعدل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٩٩

ثالثا - الادله

أقوال ضباط مباحث.... الثابتة بمحاضر التحريات والضبط

المضبوطات و الأقوال المنسوبة الي المتهمين. بتحقيقات النيابة العامة

ثانيا : ما قرره المصابين من رجال الشرطة بالتحقيقات والتقارير الطبية الخاصة بهم

ثالثا : إقرار أصحاب الحوانيت والمسؤولين عن الممتلكات العامة بالتحقيقات

رابعا : تقرير لجنة هندسة سكة حديد مصر بقيمة التلفيات

خامسا : تقرير لجنة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

سادسا : تقرير لجنة مديرية الإسكان بالغربية

سابعا : تقرير لجنة رئاسة مركز ومدينة المحلى الكبرى

ثامنا : تقرير اللجنة المشتركة لبيان قيمة التلفيات بماكينتي الصرافة الخاصة ببنك مصر فرع

٢٢ يوليو وفرع طلعت حرب

تاسعا : تقرير اللجان المشتركة من مديرية التربية والتعليم بالغربية

تقرير الجان المشتركة والمشكلة من مديرية التربية والتعليم بالغربية

عاشرا : تقرير وحدة المرور المحلة

حادي عشر : تقرير الأدلة الجنائية

سيدي الرئيس

القضاء هو اعز مقدسات ألامه واسماها والقضاء سابق على الدولة ذاتها

وفى التعدي على حقوق المواطن يصبح القانون مجرد شعار أجوف ينهار معه أساس الحياة

الديمقراطية باعتبار أن العدل أساس الملك وأساس الحكم ويقول الأديب الفرنسي بلزاك (ليس

فى الوجود من قوة بشريه ملكا كان أو رئيس يمكن أن تجور على سلطه القاضي،القاضي الذى لا

يوقفه أو يحكمه شيء اللهم إلا ضميره والقانون)

وقد أبرزت المادة ١٢٤ من الدستور استقلال القضاء فمن طبيعة القضاء أن يكون مستقلا والأصل

فيه أن يكون كذلك وكل مساس بهذا الأصل - من شأنه إن يعيث بحريه القضاء وكل تدخل فى عمل القضاء من جانب أبه سلطه من السلطتين التشريعية والتنفيذية يخل بميزان العدل ويقوض دعائم الحكم

فالعدل أساس الملك

وفى قيام القاضي بأداء وظيفته حراً مستقلاً مطمئناً آمناً أكبر ضمانه لحماية الحقوق العامة والخاصة

أليس هو الأمين على الأرواح والأنفس والحريات أليس هو الحارس للشرف والعرض والمال أو ليس من حق الناس أن يطمئنون الى أن كل ما هو عزيز عليهم يجد من كفاله القضاء أمتع حمى واعز ملجأً

أو ليس من حق الضعيف إذا ضيم أو حاق به ظلم إن يطمئن الى انه أمام القضاء قوى بحقه عزيز بنفسه مهما كان خصمه قويا بماله أو نفوذه وسلطانه.

فمن الحق أن يتساوى - أمام قدس القضاء - اصغر شخص بأكبر حاكم فيها وان ترعى الجميع عين العدالة.

والقاضي والمحامى كلا منهما يسهم فى إقامة العدالة فى المجتمع،

هل يتصور قاضى دون محامى أو محامى دون قضاء، شركاء حتى فى التضحية.

سيدي الرئيس حضرات السادة المستشارين الأجلاء

الأصل فى الإنسان البراءة وهو ضمانه أساسيه لتحرير الفرد بمقتضاه يفترض أن يكون كل شخص بريئاً ما لم يثبت العكس بحكم نهائي يصرح با دانته ولهذا كل شخص مشكوك فيه أو متهم يجب أن يعامل كالشخص الذى كان سلوكه إزاء القانون الجنائى لا مأخذ عليه كيفما كانت الجريمة المقترفة فلا يمكن مطلقاً تقييد حريته باى شكل من الأشكال.

سيدي الرئيس الجليل..حضرات السادة المستشارين الأجلاء

عندما نلجأ الى عدلكم نؤمن أنكم حصننا الحصين..ومأمننا للخائفين..وأنكم وبحق قوة للمستضعفين

أن ما نزل بالمجتمع من مصائب وشقاء وفساد الحكومات يرجع الى سبب واحد هو الجهل بحقوق الإنسان أو تجاهلها أو العبث بها لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط إتباع إجراءاته

سيدي الرئيس أن مصير المتهم فى يد قاضيه وان المحامى يساعد العدالة ويأمل أن تكون مساعدته مقبولة وعليه أن يلتزم الى حد الصرامة تقاليد التقاضى وان يبقى فى حدود الدعوى أشخاصا وأسبابا وموضوعا مهما كانت مغريات الحديث واتساع أفاقه

سيدي الرئيس

قد يكون القصاص من المجرم الحقيقي درسا للأشرار،ولكن البريء الذى يحكم عليه فأن قضيته هي قضيه الشرفاء جميعا

وان الأحكام يجب أن تبنى على الادله التى يقتنع بها القاضى بإدانته المتهم أو براءته

صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيله هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه

(نقض ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسته ٢٠٠/٣/٢) (نقض ٢١٥٠٥ لسنة ٦١ ق جلسته ٢٠٠/٣/٢٣)

سيدي الرئيس حضرات السادة المستشارين الإجلاء

أن من يبحث عن العدالة لابد أن يؤمن بها فإنها لانكشف وجهها إلا للمؤمنين بها

ومن تطهر قلبه لا يجد فى الكون إلا طهرا

وكان لزاما عليا أن ادخل فى صلب القضية قضيه مظاهرات المحلة الكبرى

وتتداعى أوراق هذه القضية أمام عيني وسؤال منذ اللحظة الأولى بمطالعتي لأوراق هذه القضية

هل

المتهمون لهم علاقة ما بما حدث من مظاهرات، هل لهم إيه علاقة بهذه الجريمة

وابدأ دفاعي

بسؤال هل من دليل فى الأوراق ضد المتهمين الذين اشرف أنا وزملائي بالدفاع عنهم

ولزاما عليا أن ابدأ بمناقشه الادله من واقع أوراق القضية

وأتمسك بطلب براءة جميع المتهمين من الاتهامات المنسوبة إليهم تأسيسا على

الدفع التالفة

عدم دستورفة قانون الطورائ

بطلان إذن القبض والتفتفش لعدم جفة التحرفات

بطلان القبض على المتهمفن

بطلان التفتفش واستفباع الدلفل الناتج عنه

بطلان الإقرار المنسوب الى المتهمفن بمحضر الضبط

بطلان الاعتراف

انتفاء الركن المادف والمعنوف لجرفة التجمهر وما تلاها من جرائم

انتفاء فعل الاشتراك فى جرفة التجمهر وكافة الجرائم الأخرى

انتفاء الركن المادف والمعنوف فى جرفة الاشتراك فى الإتلاف والتخرفب المادف لأموال ثابتة
ومنفولة مملوكة للفر

اولا :- عدم دستورفة قانون الطورائ

لم نكن لننمعرض لقانون الطورائ لولا أن المتهم اعتقل فى ظل قانون الطورائ وسلبت حرفة فى ظل
قانون الطورائ واستجوب وهو محاصر بقانون الطورائ وىحاكم وهو بفن فكى قانون بفض وكرفه
وسفء السمعة والمقام..وان هذا القانون لا فحكم المتهم فقط بل فحكم كل مصر

مصر النى فعفش تحت أحكام قانون الطورائ لمدة ٢٥ عاما متصلة منذ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن
ورغم ذلك فأن حال الطورائ لم تكفل الأمن والاستقرار كما فبررها النظام فى مصر ولم تمنع
حاله الطورائ حوادث الإرهاب وأخرها حادث الأزهر والسؤال الذى ففرض نفسه هل لفظ حاله
الطورائ وقانون الطورائ صحففا على وضع فستمر أكثر من ٢٥ عاما وامى حاله طارئة تلك النى
تستمر فى بلد مدة عاما

وحاله الطوارئ في مصر تتصف دائما بالحريات العامة والشخصية وتطلق يد السلطة التنفيذية فيصبح تحقيق الأمن والنظام مكفولا للحاكم العسكري بدلا من السلطات المدنية وتصبح له سلطه التشريع بإصداره ما يسمى بالأوامر العسكرية التي تفرض على مخالفيها عقوبات تصل الى الإشغال الشاقة وأيضا تتوسع في اختصاص القضاء العسكري في حاله الطوارئ وتقرض قيود بالغه القسوة على حرية الرأي والتعبير

والمحاكم العسكرية لاتعتبر محاكم حقيقية عادية لان أحكامها لاتتمتع بحجية فيمكن للحاكم العسكري تعديلها أو إلغاءها ولا تخضع لرقابه محكمه اعلي كما في القضاء العادي ونظام الطوارئ في مصر قد اتسم بالطابع العسكري منذ بدايته وازداد هذا الطابع العسكري الآن وكانت بداية فرض الأحكام العرفية

ويترتب علي إعلان حالة الطوارئ انتقال السلطة من الهيئات المدنية إلي الهيئات العسكرية وتفصل محاكم أمن الدولة في الجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر الصادرة بناء علي إعلان حالة الطوارئ ويجوز لرئيس الجمهورية أو من يفوضه أن يحيل إلي محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام.

والملاحظ في المادة ١٤٨ من الدستور أنها أطلقت يد رئيس الجمهورية في اتخاذ ما يراه من تدابير دون تحديد مسبق لهذه التدابير على نحو يخل بمبدأ الشرعية الجنائية الذي يقضى بالاجريمه ولا عقوبة إلا بنص

وحتى ندلل على عدم دستوريه قانون الطوارئ والذي يحاكم المتهم بمقتضى نصوصه نبين التالي

وقد نصت المادة ١٤٨ من الدستور على (يعلن رئيس الجمهورية حاله الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها الا بموافقه مجلس الشعب .

الضمانات الدستورية :

بالرغم من أن إعلان حالة الطوارئ تعد من قبيل أعمال السيادة، وقد أقر القضاء بذلك، إلا أن

ذلك يجال في نص المادة ٦٨ من الدستور والتي تنص علي والتي تنص علي ” عدم جواز تحصين أي عمل من أعمال الإدارة ضد رقابة القضاء “ ومن ثم لا يجوز أن تخرج جميع التصرفات الإدارية الصادرة بمناسبة تطبيق قانون الطوارئ عن رقابة القضاء وسلطانه.

ومن ناحية أخرى فقد اختص المشرع المصري محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر كافة التظلمات من أوامر الاعتقال وكذلك الطعون بل تحال إليها جميع التظلمات والدعوى المنظورة أمام أي جهة قضائية أخرى. وقد نظمت المادة ٣ مكرر من قانون الطوارئ المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ علي أن ” يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له الحق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً وللمعتقل ولكل ذي شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذ انقضي ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه “

ولقد حرص المشرع الدستوري على ضمان الحرية الشخصية للمواطن المصري فجاء ذلك ضمن وثيقة الدستور من ضمن الأهداف والغايات التي أجمعت الإرادة العامة علي تحقيقها إذ نصت علي :

” الحرية للإنسان المصري عن إدراك الحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذي قطعه البشرية نحو مثلها الأعلى. وأن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن ذلك أن الفرد الذي هو محور الأساس في بناء الوطن وبقيمه الفرد وبعملة وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته. أن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت ” .

. فوفقاً لقانون الطوارئ تمتلك السلطة التنفيذية سلطات واسعة لوضع القيود على حرية الأفراد وحقوقهم الدستورية منها سلطة وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية () ، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً للحقوق والضمانات

التي حرص الدستور المصري علي تأكيدها في المادة ” ٤١ ” الخاصة بالحرية الشخصية، والمادة ” ٤٢ ” الخاصة بجرمة المساكن، والمادة ” ٥٠ ” الخاصة بحرية الإقامة، والتنقل، والمادة ” ٥٤ ” الخاصة بحرية الاجتماع، كما تهدر الحقوق والضمانات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومنها المادة ” ٩ ” الخاصة بالحرية الشخصية والمادة ” ١٢ ” الخاصة بحرية التنقل والمادة ” ٢١ ” الخاصة بحق التجمع السلمي.